

الإسلام فلا يصح من كافر لانه عباده ويستشفى منه غسل الكافر من الحيض
 لو طهرت زوجها المسلم وفي الباب بقوله **الاول** من اوج ذكره في فريج
 امره او دبر رجل وجب عليها الاغسل **الاي مسيله** وهي ما اذا اوج
 الخيق المشكل ذكره في دبر رجل او امره فلا يغسل على الاوج ولا على
 خنثيين ووجب على المفعول به الوضوء رجلا كان او خنثى او امره
 لخرج خارج ووجب عليه الوضوء في ايلاج البهيمه ايضا ولو اوج رجل
 في فريج خنثى فلا يغسل ولا وضوء عليها او اشل في فريج ووجب عليها
 الغسل على المذهب **القاعده الثانيه** الجنب لا يجوز له قراءه القرآن
 ولا المكت في المسجد **الاي مسيله** وهي ما اذا يتم عند عدم المياخنة
 باويه بدليل وجوب الغسل اذا وجد الماء ومع ذلك يجوز له قراءه
 القرآن والمكت في المسجد ان خاف لخرج من العسر على نفسه او ما له
 وهو بالمسجد وكذلك ان غلق عليه بابيه وليس له ان يتم بقواب
 المسجد كما ذكر في الروضه **القاعده الثالثه** من خرج منها في بصفاته
 المعينه من فريجها ووجب عليها الغسل **الاي مسائل منها** اذا وطئ
 الرجلها اغتسله ثم اخرجها من فريجها مني الرجل بعد غسلها
 فلا يغسل عليها لذلك **ومنها** النايمة لذلك لا يغسل عليها **ومنها**
 اذا استسكت سست خلت المراه مني الرجل في دبرها ثم اخرج بعد
 غسلها لم يزل منها الغسل على المذهب كما قاله في الروضه **ومنها**
 الرجل اذا استدخل منيا في دبره ثم اخرج منه فلا يغسل **ومنها** اذا
 وطئت المراه مستيقظا ولم تنقض وطرها فان الخارج منها يعد
 الغسل مني الرجل وحده فلا يغسل **ومنها** الميتة على الاوج لا يغسل
 ولو راى منيا في ثوبه او فراس لا يشاركه فيه غيره ووجب عليه
 الغسل قال الفقهاء لان سجده بظاهرها الثوب فلا يغسل وكلام النووي
 يقتضي الغسل مطلقا وهو الاظهر للاحتياط ولو انتبه فانه يتأخر
 ان يكون منيا وان يكون مذيا لم يزل منه الغسل **القاعده الرابعه**
 شية الغسل واجبه على من وجب عليه الغسل وان لم ينو له يصح
الاي مسائل منها المراه اذا امتنعت عن الغسل من الحيض فغسلها

الكره على الجماع اذا خرج من الرجل بعد غسلها فلا يغسل عليها ان ذكره في الروضه

الزوج

الزوج صح لو طهرها ذكره النووي من زيارته في الروضه كما تقدمنا وهل يشترط
 شية الزوج فيه وجهان كما في المجهوز ناصحهما مع كما في التحقيق بخلاف
 غسل الميت وهل لها ان تصلى به ام لا وجهان احدهما نعم والثاني
 وهو الذي قطع به القاض حين وصحة النووي في التحقيق عدم
 الاجز او لم يذكر الرافعي هذه المسئلة في الشرح ولا النووي في الرد
 وهل يجب عليها اعاده الغسل اذا اسلمت فيه وجهان رجع الى
 في وجه الله وجماعه وجوب الاعادة ونصح امام الحرمين وجماعه
 عدم الوجوب والاول اصح كما في التحقيق **ومنها** الكافره اذا غسلها
 الزوج كذلك **ومنها** المجنونه كذلك في احوال الزوجين فبهما ولو نوى الجنب
 الحدث الاصغر عالطا لم يرتفع جنابته عن غير اعضا الوضوء
 وفي اعضا الوضوء وجهان ذكرهما النووي في اصل الروضه اعلمها
 انه يرتفع من غير الراس على الاصح ولو نوى استباحة ما يتوقف
 على الغسل اجزاه ولو نوى الجايف استباحة الوطئ صح على الا
 صح ويتباح به الصلوة وكل شئ يتوقف على الغسل كما ذكره الرافعي
 والنووي من زوايد في الروضه في باب الوضوء ولو احدث في
 اثنا غسله لم يرض للغسل لكن لا يصلي حتى يتوضا كما ذكره النووي
 من زوايد في الروضه وشرح المذهب وقد اعتوض عليه في ذلك
 صاحب المهمات وقال بصحة الوضوء وهو ليس بظاهر وسا
 اعترض عليه به من قول النووي رجلا ومن اجتمع عليه حد
 كبر واصغر فالصحيح انه يكفي غسل جميع البدن بنية الغسل
 وحده وهو اللفظ لا اعتراض عليه لانه ذكر صورة لم يقع في
 اثناها حدث وتلك صورة خاصة وهو الحدث في اثنا الغسل
 فيصير كما لو احدث في اثنا له لم يصح لانه رفع جنابه عن حيض
 ولا عكسه ان تعمدت وعالطه كق كما ذكره في شرح المذهب **ولا**
غسل المشنونه كغيره **ومنها** الغسل للاعتكاف كما نص عليه الشافعي
 رحمه الله نقله ابن جيران الصغير في كتابه اللطيف **ومنها** الغسل
 من خلق العانة نقله الجاهلي في كتابه اللباب **ومنها** بلوغ صبي

Cop

sity